

## إيران تسترد 13 طنًا من الذهب وصادراتها النفطية قد تقفز إلى 60 في المئة عند رفع الحظر

النفط الخام ما بين 250 ألفًا و500 ألف برميل يوميًا بنهاية هذا العام وزيادة المبيعات في الخارج بما يصل إلى 750 ألف برميل يوميًا بحلول منتصف 2016.

وسيؤدي هذا إلى رفع إجمالي إنتاج إيران من النفط الخام إلى نحو 3.6 مليون برميل يوميًا لتتجاوز إنتاجها مستوياتها في أربع سنوات وزيادة الصادرات الإيرانية قرابة 60 في المئة في وقت من المرجح فيه بالفعل أن تكون الأسواق العالمية متخمة بالمعرض.

لكن المسح توقع أن يستغرق الأمر بعض الوقت كي تتمكن طهران من زيادة الإنتاج، مع تحقق المفتشين النوويين من التزام إيران ببند أي اتفاق ورفع الحظر «تدريجياً».

وقال أوليفر جاكوب محلل أسواق الطاقة «الأمير سيستغرق بضعة أشهر قبل أن تتمكن إيران من البدء في التصدير بكامل طاقتها».

وتمّ تسديد مهلة المفاوضات بين إيران والقوى العالمية الست إلى السابع من تموز، بغية إتاحة المزيد من الوقت للتوصل إلى اتفاق يقول الطرفان إنه بات وشيكاً. وكان وزير النفط الإيراني ييجن زكنته قد صرح بأن بوسع طهران استعادة حصتها في سوق صادرات النفط بسرعة بعد رفع الحظر، لكنّ بعض المحللين يقولون إنّ ضعف الاستثمار الذي شهدته إيران على مدى سنوات يعني أنها قد تواجه صعوبات في الوصول بقطاعاتها النفطية إلى طاقتها القصوى.

يذكر أنّ إيران ضخت نحو 2.82 مليون برميل يوميًا في حزيران.

أعلن رئيس البنك المركزي الإيراني ولي الله سيف، أنه تمت إزالة العقبات التي حالت دون نقل جزء من احتياطي الذهب الإيراني إلى داخل البلاد، وذلك إثر جهود مشتركة للبنك والجهاز البيولوماسي، على هامش المفاوضات النووية الجارية في فيينا.

وقال ولي الله سيف في تصريح، إنّ جزءاً من احتياطي الذهب الذي تعذر نقله إلى داخل البلاد بسبب الحظر المفروض، تمّ تسليمه إلى خزينة البنك المركزي بنجاح مساء الثلاثاء وذلك بفضل متابعة وزارة الخارجية والبنك المركزي الإيراني.

وأوضح أنّ إيران اشترت 13 طنًا من الذهب سابقاً وأودعته في جنوب أفريقيا لمدة عامين، إذ تعذر نقله إلى إيران بسبب الحظر وبعض العراقيل، لكن تمّت معالجة المشكلة بفضل المتابعات التي جرت في مفاوضات فيينا، حيث نقل الذهب وسلم فعلياً إلى خزينة البنك المركزي الإيراني، بواقع ثلاث شحنات خلال الأسبوع الماضي، مشيراً إلى أنّ الشحنة الأخيرة كانت تزن أربعة أطنان.

وتعتبر قضية رفع الحظر والوصول إلى العوائد المالية والعملية الصعبة والذهب الموجود في خارج البلاد، أحد الأهداف الرئيسية للفريق النووي الإيراني المفوض مع مجموعة I+5 الدولية.

وأظهرت مسوحات وتقارير أنّ إيران من جهة أخرى، شهدت مسوحات وتقارير أنّ إيران ستزيد صادراتها النفطية بما يصل إلى 60 في المئة في غضون عام، إذا ما توصلت إلى اتفاق نووي مع مجموعة I+5 بنهي الحظر المفروض عليها.

وتوقع مسح آراء 25 محللاً نفطياً من بنوك وشركات سمسة كبرى أنّ يكون بوسع إيران زيادة إنتاجها من

تحسين إنصاف واستمرارية المالية العامة».

### النظام المصرفي

«وأشادوا بمصرف لبنان المركزي لدعمه الاستقرار الاقتصادي الكلي وحفاظه على احتياطات دولية كافية». وانتقوا على ضرورة بقاء السياسة النقدية موجهة نحو دعم نظام سعر الصرف المربوط بالدولار الأمريكي، والذي أفاد منه لبنان كثيراً. وبالنسبة إلى المرحلة المقبلة، أكدوا أنّ تصحيح أوضاع المالية العامة سيسهم في تخفيض الأعباء المالية والمؤسسية على المصرف المركزي المتعلقة بأنشطة شبه المالية العامة».

وختم البيان: «أشار المديرون إلى الدور الحيوي الذي يضطلع به النظام المصرفي اللبناني في تأمين النمو الاقتصادي المستمر على نطاق واسع. وأشادوا بالرقابة المشددة التي تمارسها السلطات على النظام المالي، وشدوا على ضرورة توشي

القائمة ومزاومة الاستثمارات العامة والنفقات الاجتماعية الضرورية. وكخطوة أولى، شجّع المديرون السلطات على تمرير موازنة طموحة لعام 2015. وأكدوا أيضاً الحاجة الملحة إلى إصلاح قطاع الكهرباء، لتخفيف العبء الذي يستنزف المالية العامة».

وعموماً، أكد المديرون الحاجة إلى توجيه المديونية العامة نحو مسار تخازلي مستدام. وفي هذا السياق، نصحوا بتوخي الحذر في تعديل سلم أجور موظفي القطاع العام، وأشاروا إلى وجود إمكانات

كثيرة لزيادة الإيرادات بشكل عادل، لا سيما من خلال تحسين مستوى الامتثال الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، بدءاً بالضرائب على القود. وذكر المديرون أيضاً أنّ تعديل الإنفاق نحو الإنفاق الاستثماري والاجتماعي سيساعد في التخفيف من التأثيرات الموكبة لعملية التصحيح المالي. ورواوا كذلك من تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وإصلاح نظام التقاعد قد يؤديان إلى على التقدم الجاري في هذا الصدد».



الاقتصادي الكلي وثقة السوق بالرغم من التداعيات الإنسانية والاقتصادية غير المسبوقة من جراء الصراع الدائر في سورية، بما في ذلك تدفق اللاجئين الهائل الذي أثر سلباً على المالية العامة والبنية التحتية والنسيج الاجتماعي. وازاء هذه الخلفية، طلّبو من المجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية والإنمائية إلى لبنان. وإذ أنّ المديرون بأن صعوبة الأوضاع الاقتصادية والسياسية تحد من البدائل المتاحة على مستوى السياسة، فقد حقوا السلطات على زيادة دعم الثقة والتأكد من تحقيق نمو أكثر شمولاً لمختلف شرائح السكان عبر تنفيذ سريع لإصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية. وأكدوا ضرورة تصحيح أوضاع المالية العامة على نحو مستمر. ورحبوا بتحقيق فائض أولي في عام 2014، لكنهم ذكروا أنه يعود أساساً إلى عوامل غير متكررة. ونهبوا إلى أنه في غياب مزيد من التدابير التصحيحية، فإن نسبة الدين العام ستواصل الارتفاع

## صندوق النقد: من الصعب أن يستعيد لبنان مستوى النمو الممكن قبل عام 2019

أعلن صندوق النقد الدولي أنّ مجلته التنفيذي اختتم في 26 حزيران 2015 مشاورات المادة الرابعة مع لبنان.

و جاء في بيان أصدره الصندوق أمس: «لا يزال الصراع القائم في سورية، وقد دخل عامه الخامس، مهيماً على لبنان، حيث يشكل اللاجئون حالياً أكثر من ربع السكان. وتتسبب أزمة اللاجئين في إجهاد المجتمعات المحلية، وتزيد من الفقر والبطالة، وتضغط أكثر على المالية العامة والبنية التحتية الضعيفة أصلاً. إضافة إلى ذلك، يواجه لبنان وضعاً سياسياً داخلياً صعباً. فلا يزال منصب الرئاسة شاغراً منذ شهر أيار 2015، كما أنّ عدم توافق الآراء بين الأحزاب الرئيسية يعيق تمرير التشريعات الرئيسية».

### ضعف النمو

وأضاف: «في ظلّ هذه الأجواء، لا يزال النمو ضعيفاً. فبعد الهبوط الحاد في عام 2011، أخذ النمو يرتفع ببطء ليصل إلى نسبة 2-3 في المئة، وإن بقي أقلّ كثيراً من المستوى الممكن. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي في 2014 بنسبة قدرها 2 في المئة فقط، وتظهر توقعاتهم إلى تحقيق مستوى مماثل من النمو المتواضع في عام 2015. فقد تعرضت محركات النمو التقليدية في لبنان، أي السياحة والعقار والبناء، لصدمة كبيرة ولا يرجح أن تشهد قريباً أي انتعاش قوي. وأصبح من الصعب أن يستعيد لبنان مستوى النمو الممكن (4 في المئة) قبل عام 2019. كذلك، سجل التضخم تراجعاً حاداً في 2015 على خلفية انخفاض أسعار النفط وعوامل أخرى غير متكررة، لكن يفترض أن يعود إلى 3 في المئة تقريباً بنهاية عام 2015.»

### تقييم المجلس

«وأشاد المديرون التنفيذيون بالسلطات لحفاظها على الاستقرار

الاقتصادي الكلي وثقة السوق بالرغم من التداعيات الإنسانية والاقتصادية غير المسبوقة من جراء الصراع الدائر في سورية، بما في ذلك تدفق اللاجئين الهائل الذي أثر سلباً على المالية العامة والبنية التحتية والنسيج الاجتماعي. وازاء هذه الخلفية، طلّبو من المجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية والإنمائية إلى لبنان. وإذ أنّ المديرون بأن صعوبة الأوضاع الاقتصادية والسياسية تحد من البدائل المتاحة على مستوى السياسة، فقد حقوا السلطات على زيادة دعم الثقة والتأكد من تحقيق نمو أكثر شمولاً لمختلف شرائح السكان عبر تنفيذ سريع لإصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية. وأكدوا ضرورة تصحيح أوضاع المالية العامة على نحو مستمر. ورحبوا بتحقيق فائض أولي في عام 2014، لكنهم ذكروا أنه يعود أساساً إلى عوامل غير متكررة. ونهبوا إلى أنه في غياب مزيد من التدابير التصحيحية، فإن نسبة الدين العام ستواصل الارتفاع

## تصويت أئينا بالرفض قد يخرجها من منطقة اليورو



التصويت الذي يقدمه للبنوك اليونانية و«سجري استعادة السيولة».

والبخ وزراء مالية منطقة اليورو رئيس الوزراء اليوناني أنهم سينظرون في طلبه قرضاً جديداً للإنقاذ المالي في ضوء نتيجة الاستفتاء.

وكتب وزير المالية الهولندي يريون ديسلبلم الذي يرأس مجموعة اليورو، التي تضم وزراء مالية منطقة العملة الأوروبية، إلى سيبيراس يقول «لن نعود لبحث طلبكم مساعدة لاستقرار المالي من آلية الاستقرار الأوروبية إلا بعد الاستفتاء وعلى أساس نتيجته». وفي سياق متصل، أعلن متحدّث باسم المفوضية الأوروبية أنّ رئيس المفوضية جان كلود يونكر يريد مساعدة اليونانيين على البقاء في منطقة اليورو، لكنه سينتظر لمعرفة نتيجة الاستفتاء الذي سيجرّونه يوم الأحد قبل مناقشة تقديم مزيد من الدعم لأثينا. ولفت المتحدث إلى أنّ «يونكر يدعم بالكامل تصميمهم على أن يكونوا جزءاً من أوروبا وعلى البقاء في منطقة اليورو». وقال: «ببساطة سنتنظر نتيجة استفتاء الأحد. إنها اللحظة التي يرسم فيها شعب اليونان صورة مستقبله».

قال وزير المالية الفرنسي ميشيل سابان إنّ التصويت على سيولة نقدية مقابل تطبيق إصلاحات قد يؤدي إلى خروج أثينا من منطقة اليورو، في حين أنّ التصويت بنعم يعني أنّ باقي أعضاء منطقة اليورو سيعاودون العمل سريعاً للتوصل إلى اتفاق.

وأضاف سابان أنّ فرنسا قادت مسعى دبلوماسياً للتوصل إلى اتفاق قبل الاستفتاء الذي سيجري الأحد المقبل، لكنها تخلت عن هذا المسعى.

وأكد رئيس وزراء اليونان الكسيس تسيبراس، من جانبه، أنه سيغضي قدماً في إجراء الاستفتاء. وفي الوقت نفسه، قال وزير المالية اليوناني يانيس فاروفاكيس إنّ الحكومة اليونانية تهدف إلى التوصل إلى اتفاق مع الدائنين يوم الاثنين، وهو اليوم التالي للاستفتاء.

وفي مقابلة مع التلفزيون اليوناني قال فاروفاكيس إنّ أثينا مستعدة لقبول شروط «صارمة» لحزمة إنقاذ مالي جديدة إذا كانت تضمن في المقابل قدرة اليونان على الوفاء بديونها.

وأضاف أنه في حال التوصل لاتفاق بين أثينا ودائنيها فإنّ البنك المركزي الأوروبي سيرفع مرة أخرى سقف

## أبو فاعور يطلب ملاحقة طبييين

طلب وزير الصحة العامة وأثل أبو فاعور من النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان ملاحقة الطبييين الدكتور عزيز س. والدكتور فؤاد أ. لارتكابهما مخالفات بإعطاء إفادات ولاة مزورة».

وكانت وزارة الصحة، بحسب بيان صادر عنها، «اشتهبت بولادتين تدور حولهما شبهات ولغط والتباس، وأجرت تحقيقاتها التي بيّنت تزوير وثيقة ولاة الطفل توماس أنطوني فايد المنفذة لدى مختارة الربية بتاريخ 2014.4.8 والسجلة في دائرة نفوس جبل لبنان، على اعتبار أنّ الولاية حاصلية في مستشفى سرحال على يد الطبيب فؤاد أ. وأظهرت التحقيقات أنّ الولاية الحقيقية للمولود توماس هي راشيل ر. وليست مارسيل ش. وقد أقرّ الطبيب بأنه قام بتوقيع الوثيقة عن طريق الخطأ».

كما اكتشفت «تزوير وثيقة ولاة خلفاً للوقائع لدى مختارة سذّ البشورية بتاريخ 2013.1.19 استناداً إلى شهادة ولاة صادرة عن مستشفى بيطار السبتيه وموقعة من الطبيب المولد عزيز س. وبناءً على إخراج قيد عائليّ للوالدين المدعويين ندى د. وجورج م.».

وأودع أبو فاعور النيابة العامة الاستئنافية كامل الملف، أملاً «اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة والمناسبة في حقهما وكلّ من يظهره التحقيق متورطاً».

من جهة أخرى، وفي سياق استمرار حملة سلامة الغذاء قام مراقبو وزارة الصحة العامة بتفكيك كميات من الأجبان الفاسدة ومن دون تاريخ صلاحية في «معمل البان الجواد» في رياق في النباع.

## هوشتاين يختتم زيارته ببقاء بري وباسيل



هوشتاين وباسيل خلال لقائهما في قصر بسترس

علاقة مستمرة، وأشعر بشدة أنه بالإمكان الاستمرار وتعزيزها أكثر على صعيد أمن الطاقة، والتطور الاقتصادي وما يقدمه مصلحة لبنان. كما أنّني على استعداد للقيام بلقاء عدة من المنطقة ولبنان لتقوية هذه العلاقات

وجدياً في هذا المجال الحيوي. وفي قصر بسترس، التقى وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، وقال بعد اللقاء: «إنه لمن دواعي سروري دائماً أن أזור لبنان، وأنا سعيد للقاء أصدقائي هنا في الحكومة اللبنانية. وأتطلع قدماً إلى زيارة مقبلة. إنهما

غادر نائب وزير الخارجية الأميركي لشؤون الطاقة أموس هوشتاين إلى اسطنبول، مساء أمس، بعد زيارة استمرت يومين، التقى خلالها عدداً من المسؤولين اللبنانيين، وبحث معهم في موضوع حق لبنان بالمشاركة النفطية في المياه الإقليمية العائدة له.

وكان هوشتاين التقى في اليوم الختامي لزيارته رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة، في حضور السفير الأميركي دايفيد هل والمستشار الإعلامي للرئيس بري علي حمدان، وتناول الحديث ملف النفط وموضوع حدود المنطقة الاقتصادية البحرية اللبنانية. وسيبقى التواصل مستمراً

## رئيسة الأرجنتين لليونانيين؛ معالجة صندوق النقد لا تنفع

أنت كلها إلى العذاب والجوع والبطالة».

وأضافت: «أرّ 60 في المئة من الشباب اليونانيين ليس لديهم حاليّاً عمل، و30 في المئة من المواطنين اليونانيين يعيشون على ضوء التشفيع لتوفير كلفة الكهرباء. هناك أناس حالياً في الشوارع تمّ تلقيص رواتبهم وتقاعدهم»، مؤكدة أنّ «صندوق النقد الدولي» لم يطلب أبداً تقليص المصاريف العسكرية. وقالت: «أريد أن أقول لليونانيين أنّ معالجات صندوق النقد الدولي لا تنفع».

قارنت الرئيسة الأرجنتينية كريستينا كيرشنر الأزمة المالية التي تطال اليونان بما جرى في بلادها العام 2001. وأشارت إلى النتائج «المرعبة» لتطبيق سياسة التقشف.

وقالت في مقابلة مع التلفزيون الأرجنتيني الرسمي إنّ «ما يعيشه الشعب اليوناني يتطابق تماماً مع ما عشناه نحن الأرجنتينيون العام 2001. نتائج السياسات المرعبة والليبرالية الجديدة وتصحيح المدفوعات التي أضاعف الوزارة في بيان إثر اجتماع بين وزير المالية العراقي هوشيار زيباري وممثل البنك الدولي روبرت بو جودة إنه سيجري تخصيص 350 مليون دولار أخرى من الغرض لتمويل مشروع طريق يربط مدينة البصرة في جنوب البلاد بميناء أم قصر. وكانت بغداد توصلت منذ شهر إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في شأن برنامج قروض بقيمة

رحب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل بقرار مجلس الوزراء القاضي بتخصيص مبلغ 21 مليون دولار لدعم فرق تكلفة تصدير المنتجات الزراعية والصناعية إلى الدول العربية».

ورأى في بيان، أنّ «من شأن هذا القرار إنصاف هذين القطاعين بعد الضغوط الكبيرة التي تعرضا لها إثر إقفال معبر نصيب على الحدود السورية- الأردنية وتوقف التصدير البري من لبنان نهائياً، وأضرارهما إلى شحن منتجتهما بحراً أو جواً، ما زاد تكاليف النقل بنسبة كبيرة».

وشكر الجميل «كّل الوزراء الذين وافقوا على دعم التصدير الصناعي والزراعي وخصوصاً وزيرى الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن والزراعة أكرم شهيب اللذين بذلا جهوداً جبارة للتوصل إلى قرار الدعم».

وأكد أنّ «قرار الدعم يشكل صدمة إيجابية للقطاع الصناعي والصناعيين على الاستمرار قديماً في مشاريع التطويرية، وخصوصاً بعد معاناتهم من تراجع صادراتهم لا سيما بعد إقفال معبر نصيب الذي كان يشكل الممر البري الوحيد للصادرات اللبنانية إلى دول الخليج العربي والأردن». وطمأن إلى أنّ «هذا القرار يساهم في المحافظة على الأسواق التقليدية للصادرات الصناعية والزراعية اللبنانية التي عمل كل صناعي ومزارع على إنشائها وتثبيتها على مزل السنين».

وفي سياق آخر، نوّه الجميل بـ«عودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد واتخاذ القرارات الضرورية لتسيير أمور البلاد والعباد»، مشدداً على «ضرورة تسريع وتيرة عقد جلسات الحكومة ورفع إنتاجيتها لتلبية حاجات البلاد على المستويات كافة».

## البنك الدولي يقرض العراق 1.7 مليار دولار

833 مليون دولار، في خطوة قد تساعد على زيادة ثقة الأسواق المالية في البلاد.

ويتوقع العراق عجزاً بنحو 25 مليار دولار هذا العام في موازنة عامة بلغت قيمتها 100 مليار دولار. ويخطط البلد لإصدار سندات بقيمة مليار دولار لتغطية جزء من هذا العجز. إذ قال وزير المالية العراقي إنه يأمل الاجتماع مع المستثمرين بنهاية تموز الحالي لعرض خطط في شأن إصدار سندات. وقد استعانت حكومة بغداد ببنوك جي.بي مورغان وسيبي ودويتشه لترتيب أول إصدار سندات لها منذ تسع سنوات بهدف تغطية عجز الموازنة. وأضاف زيباري أنه من المتوقع أن يبدأ العراق جولة ترويجية للإصدار في نهاية الشهر الحالي أو بداية آب المقبل. ويعتقد محللون أنه قد يكون من الصعب على السوق استيعاب خمسة مليارات دولارات من السندات العراقية في فترة قصيرة، غير أنّ حصول البلاد على تصنيف ائتماني من مؤسسة كبرى سيكون خطوة نحو نيل القبول من الأسواق المالية.

أعلنت وزارة المالية العراقية أمس أنّ البنك الدولي سيقرض بغداد 1.7 مليار دولار، وذلك في وقت تواجه فيه السلطات العراقية صعوبات تمويلية نتيجة الهبوط الكبير لإيرادات النفط والأعباء المالية للحرب ضد تنظيم «داعش» الإرهابي.

وأضافت الوزارة أنّ البنك سيقدّم مليار دولار في صورة قرض تنمية دون أن تحدد المشروقات التي سيمولها، بينما سيستخدم قرضاً بقيمة 350 مليون دولار لإعادة بناء المناطق العراقية التي استعادتها الحكومة من يد التنظيم، ويتعلق الأمر بمحافظة ديالى شمال شرقي بغداد، والمنطقة المحيطة بمدينة تكريت التي تمّ استردادها منذ ثلاثة أشهر.

وتابعته الوزارة في بيان إثر اجتماع بين وزير المالية العراقي هوشيار زيباري وممثل البنك الدولي روبرت بو جودة إنه سيجري تخصيص 350 مليون دولار أخرى من الغرض لتمويل مشروع طريق يربط مدينة البصرة في جنوب البلاد بميناء أم قصر. وكانت بغداد توصلت منذ شهر إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في شأن برنامج قروض بقيمة

### مواعيد

- تعقد اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه والمكلفة متابعة موضوع الصرف الصحي جلسة برئاسة النائب جوزف معلوف، عند العاشرة والنصف من قبل ظهر الخميس 9 الحالي.
- بدعوة من اتحاد بلديات الغرب الأعلى والشحار للمشاركة بالتعاون مع حركة السلام الدائم والفريق العربي للحوار الإسلامي، المسيحي، وبرعاية وزير الزراعة أكرم شهيب، يعقد مؤتمر حول «اللامركزية الإدارية- تحديات وفرص»، في مركز الرابطة الثقافية في بلدة بيصور، يتخلله كلمات لكل من الوزير شهيب، الوزير السابق دميانوس قطار، رئيس حركة السلام الدائم فادي أبي علام، أمين عام اللجنة الوطنية للحوار الإسلامي المسيحي الدكتور محمد السماك ورئيس مؤسسة عامل الدولية الدكتور كامل مهنا، وبلي المؤتمر حفل إفتار.